



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединённых Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



## مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة الثالثة والثلاثون

روما، إيطاليا، 9-13 مايو/أيار 2016

بيان المتحدث باسم مشاورة منظمات المجتمع المدني

- 1 - نحن، الرجال والنساء، المنحدرين من 12 بلدا و20 منظمة وشبكة، أعضاء منتديات اجتماعية إقليمية وإقليمية فرعية، مؤلفة من مزارعين ومربي ماشية/ رعاة وصيادين تقليديين ومستهلكين ومنظمات غير حكومية وحركات حقوق الإنسان ونساء وشباب، وأكاديميين وسكان أصليين، اجتمعنا في بيروت، لبنان خلال الفترة من 7 إلى 9 أبريل/نيسان 2016، تحضيراً للدورة الثالثة والثلاثين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي ستعقد بشكل استثنائي في روما خلال الفترة من 9 إلى 13 مايو/أيار من هذه السنة.
- 2 - وقد ناقشنا العديد من القضايا المتعلقة بجدول أعمال الدورة القادمة للمؤتمر. وانصب تركيز المشاركين بشكل خاص على مبادرات الفاو الثلاث الخاصة بإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى أولويات أخرى تخص إقليمنا ضمن إطار عمليات السياسات العالمية الجارية. ووضع ممثلو المجتمع المدني، على وجه الخصوص، خطط التعاون الخاصة بهم لدعم صغار المنتجين، مع إضفاء الطابع المحلي على الخطوط التوجيهية المتعلقة بحيازة الأراضي. وبعد ثلاثة أيام من المشاورات، خرجنا بالملاحظات والتوصيات التالية التي سنقدمها بعد الإدلاء بالبيانات التالية ذات الأولوية.
- 3 - نحن، المشاركين في هذه المشاورة، نؤكد بشدة تضامننا ودعمنا لشقيقتنا وأشقائنا المقومعين في فلسطين والذين يعانون بصورة مباشرة من قرابة 70 سنة من قمع إسرائيل واحتلالها، والممارسات والسياسات التي تنتهجها لاقتلاعهم من أراضيهم، والاعتداءات التي سلبت أجيال من الفلسطينيين، رجالاً ونساءً، أراضيهم ومباهمهم ومصايد أسماكهم ومواردهم الطبيعية الأخرى؛ أي السبل التي يعتمدون عليها لكسب عيشهم. وإن توثيق أسباب وآثار هذه الاعتداءات المستمرة والتخفيف من وطأتها على المزارعين وصيادي الأسماك الفلسطينيين وحقولهم ومناطق صيدهم وقواربهم وبنيتهم الأساسية وأصولهم الإنتاجية، يكتسيان أهمية حاسمة في تحديد التدخلات التي تدعم قدرتهم على الصمود وأمنهم الغذائي وسيادتهم الغذائية.

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة لتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة [www.fao.org](http://www.fao.org)



4 - وتؤكد أيضا تضامننا ودعمنا للمزارعين والفلاحين والرعاة وصيادي الأسماك المهمشين والمقموعين في سورية والسودان واليمن وليبيا والعراق الذين ما فتئوا يعانون من حروب وعمليات إرهابية مفروضة في خضم هجمات مستمرة على مصادر سبل عيشهم ومن النزوح والموت من خلال أشد الأساليب وحشية. كما أننا نحث الفاو ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة على إنشاء قاعدة بيانات موثوقة عن الوضع الفعلي لموارد الأراضي والمياه وسبل العيش والأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي في حالات النزاع.

5 - وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نشيد باعتماد الفاو ولجنة الأمن الغذائي العالمي لإطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة ونشجع الفاو، باعتبارها المنظمة الدولية الرئيسية المكلفة بالسياسات العالمية الخاصة بالأغذية والزراعة والتغذية، على تكثيف وتعزيز جهودها وتدخلاتها المباشرة، جنباً إلى جنب مع الحكومات الوطنية، لدعم هذه الفئات السكانية عن طريق إدماج النهج المتعلقة بالشؤون الإنسانية والإنمائية وحقوق الإنسان واستهداف الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وتعزيز قدرة السكان على الصمود.

6 - وعلينا التشديد على أن السعي إلى بناء القدرة على الصمود غير كاف دون السعي إلى تحقيق المساءلة (المبدأ 7) وتعزيز عمليات المساءلة (7-3) عن الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي التي تنال من قدرة السكان على الصمود، سواء أكانت هذه الأسباب ذات طابع محلي أو خارجي. وكما هو منصوص عليه في الخطوط التوجيهية المتعلقة بالحيازة، ينبغي أن تكون سبل الانتصاف فورية أيضاً "ويجوز أن تشمل إعادة الحقوق، أو العوض، أو التعويض، أو جبر الأضرار" (الخطوط التوجيهية الطوعية: 4-9 و 25-5).

7 - وإننا نرحب ونثمن جميع المبادرات الإقليمية للمنظمة والتقدم المحرز خلال فترة السنتين السابقتين السابقة، بما في ذلك المبادرة الخاصة بشأن "بناء القدرة على الصمود"، والمبادرة بخصوص "ندرة المياه" وتلك بشأن "التنمية المستدامة للزراعة الصغيرة النطاق" بوصفها وسائل لتحسين الأمن الغذائي والتغذية على المستويين القطري والإقليمي

8 - إلا أن الطابع العاجل لهذه المبادرات يعني أن السنتين السابقتين الفاصلتين بين الدورات قد أسفرتا عن المزيد من خصوصية/ نوعية البرمجة والوضوح المفاهيمي وبعض النتائج. كما أن المجتمع المدني متأخر في المشاركة في هذه المبادرات، وننتقل إلى المزيد من جهود أصحاب المصلحة، بما في ذلك جهودنا، لتحقيق الأهداف المنشودة.

9 - وفي ما يتعلق بالوضوح المفاهيمي بشأن القدرة على الصمود على جميع المستويات، نحن، منظمات المنفعة العامة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، نلاحظ العديد من العقبات التي تعترض سبيل قدرتنا الجماعية على الصمود عند استدامة الأمن الغذائي والسيادة الغذائية والتغذية. وهي تشمل، ضمن جملة أمور أخرى:

- عدم الحصول على الموارد الطبيعية (الأراضي والمياه ومصايد الأسماك والبذور والأصول الإنتاجية والمدخلات)؛

- والتمدن وعدم إنفاذ تخطيط لاستخدام الأراضي ينظم الزحف العمراني من خلال احترام القيمة غير العقارية للأراضي (مما يؤدي، كما هو مشار إليه هنا، إلى تهديد حيازات الأراضي الإنتاجية وزيادة الطلب على المنتجين في الوقت ذاته)؛
- وخصخصة السلع والخدمات العامة، بما في ذلك الأراضي والمياه والمرافق والبنية الأساسية وآليات السوق؛
- وتدمير الموائل البشرية والنباتية والحيوانية؛
- والصيد غير المشروع، رغم التشريعات الوطنية وغيرها من القواعد في معظم الأحيان؛
- والإفراط في استخراج المياه والموارد الطبيعية الأخرى التي هي ملك للدولة (محددة على أنها الأشخاص والأراضي ومؤسسات الخدمات العامة)؛
- وتجاهل صغار المنتجين، بما في ذلك النساء وأفراد الشعوب الأصلية (الذين غالباً ما يعانون من أشكال متعددة من التمييز) في الأطر السياسية والمالية الوطنية والإقليمية.

10 - ونحن نحث الحكومات الوطنية على تحديد جدول أعمال المنظمة لفترة السنتين القادمة واعتماد سياسات عامة متناسقة تضمن اتخاذ تدابير فعالة وإجراءات إيجابية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام والسيادة الغذائية والتغذية عبر مختلف أرجاء الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من خلال:

- عدم معالجة الأمن الغذائي والسيادة الغذائية والتغذية بشكل منفصل، بل ضمان اتساق السياسات اللازم لتهيئة البيئات المواتية لمنتجي الأغذية والمزارعين وصيادي الأسماك ودعمها؛
- وإضفاء الطابع المؤسسي على التدابير الوقائية والتصحيحية لتحقيق تلك الغايات؛
- وضمان المساءلة والمسؤولية، حيثما أمكن ذلك، عن الصدمات والأزمات، بما في ذلك الأزمات الممتدة التي تؤثر سلباً في الأمن الغذائي والسيادة الغذائية والتغذية؛
- وتفعيل إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة (2015، الفقرة 16): "تعزيز اتساق السياسات بما يتماشى مع الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، عن طريق تشجيع تنسيق السياسات والإجراءات المتخذة في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان"؛
- وبذل المزيد من الجهود لتعبئة الموارد من خارج الميزانية: رغم بعض المساهمات المقدمة من جهات مانحة لخطة عمل اليمين<sup>1</sup>، لم يُبلِّغ حتى اليوم عن أي تعهدات كافية أو مؤتمر لإعلان التبرعات.

11 - الالتزام بعملية من المشاورات المجدية والمسبقة مع المنتديات المدنية والحركات الاجتماعية في وضع وتنفيذ البرامج الوطنية والإقليمية بهدف القضاء على انعدام الأمن الغذائي والجوع.

12 - التحقيق والتدقيق بشكل كامل في الحلول المزللة لمشاكل الجوع والفقر في الريف؛ أي أسواق الكربون، والاقتصاد الأخضر، والتكنولوجيا البيولوجية الموجهة نحو الكائنات المحورة وراثياً والقائمة عليها، و"الزراعة الذكية مناخياً"، والنمو الأخضر، وغير ذلك.

13 - وتدعو منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أيضاً إلى اتخاذ تدابير لضمان قدرة الأشخاص والمجتمعات المحلية على الصمود للحفاظ على الأمن الغذائي/ السيادة الغذائية والتغذية من خلال:

- الحفاظ على إمكانية الحصول على البذور الطبيعية والأراضي والموارد المائية ومناطق صيد الأسماك والمدخلات والموارد الزراعية والرعية؛
- وصون المعارف التقليدية (لكبار السن والشعوب الأصلية) وتطبيقها؛
- وتشجيع ودعم الابتكار (إعادة استخدام الموارد التقليدي وغير التقليدي، والاستخدام المتعدد والتدوير، وغير ذلك)؛
- وصون الخبرات ونشرها (تطوير التكنولوجيا وتبادلها ونقلها)؛
- ومقاومة السياسات والقرارات المفروضة من الخارج التي تعيق السيادة الغذائية، لا سيما تلك التي تفرضها الاتفاقات الدولية، والتدقيق فيها؛
- والاعتماد على التشاور المحلي، بما في ذلك الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية؛
- واحترام وتشجيع الترحال/ الرعي والزراعة الإيكولوجية كعملية من عمليات القدرة على الصمود (الحفاظ على المسارات الرعية والوصول التقليدي إلى الموارد)؛
- والسعي وراء السيادة الغذائية كمرادف للقدرة على الصمود؛ واعتماد السياسات التي تشجع الإنتاج الأسري والصغير النطاق مقابل دعم الاعتماد على الإنتاج الرأسمالي للأغذية الذي يستغل الشعوب والعمال والنظم الإيكولوجية من خلال اتباع استراتيجيات وسياسات الاستغلال التجاري والربح مقابل الحق في الغذاء والسيادة الغذائية باعتبارهما أحد حقوق الإنسان الأساسية؛
- واحترام القدرة على الصمود أمام انتهاكات حقوق الإنسان باعتبارها مكوناً لا غنى عنه من مكونات مبادرة الفاو المتعلقة بالقدرة على الصمود في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛
- وتطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية لحيازة الأراضي لعام 2011، والمبدأ 5 من مبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة لعام 2013 (احترام حيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات والمياه)، وإطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة لعام 2015، في المكاتب والعمليات الميدانية للفاو والحكومات؛

14 - الاعتراف بالدور الحيوي لتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك الحرفية والصغيرة النطاق باعتبارها مكملاً مهماً للزراعة الأسرية، في استهلاك المنتجات المائية من أجل ضمان الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في المجتمعات المحلية في مختلف أنحاء العالم. يجب على الدول تعزيز وإنفاذ السياسات العامة لصون وإدارة مصايد الأسماك الرشيدة والمستدامة، بما في ذلك استخدام مواردها للتغذية. وينبغي لها توفير التمويل والبنية التحتية والوصول إلى الأسواق والضمان الاجتماعي والحوافز من أجل تحسين الإنتاج، جنباً إلى جنب مع مشاركة قطاع مصايد الأسماك العالمي.

15 - ترشيد الإنتاج والاستهلاك (تشجيع عمليات الدعاية والترويج القائمة على الحقائق للمواد القابلة للاستهلاك).

16 - الترويج "لخطوط توجيهية غذائية قائمة على الأغذية" تحترم البيئة والثقافات، وتشجع الاستدامة وصون الموارد الطبيعية. وينبغي لها التفكير بشكل إيجابي في سياسات الإنتاج والاستيراد.

17 - بذل جهود مستمرة وتدريبية على مستوى كل من الفاو والحكومات من أجل بناء فضاء للحوار مع المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية والمنتديات المدنية ضمن خطوط استراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات مع المجتمع المدني.

18 - وعلى المستوى العالمي، نود تسليط الضوء على ما يلي:

- لا يمثل اتفاق باريس معلمة بارزة لمكافحة تغير المناخ. فهذا الاتفاق غير ملزم ويقدم فقط اقتراحاً للتكيف مع تغير المناخ، بدلاً من معالجة الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى تفاقم تغير المناخ. ويقدم على أنه نجاح؛ في حين أنه كان في واقع الأمر إخفاقاً قياساً إلى الطابع الملزم لبروتوكول كيوتو الذي دعا البلدان الأكثر تلويثاً إلى الحد من انبعاثاتها. وتم الاستعاضة عنه بنظام تعويض يقوم على سوق الكربون ويرتبط بزراعة المحصول الواحد والمزارع الحرجية.
- هذه الآليات هي حلول زائفة لمعالجة تغير المناخ، ولهذا السبب، نرفض مفهوم الزراعة الذكية مناخياً وتعريف الفاو للغابات وبرنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها كحل لتغير المناخ. فنظم الزراعة والأغذية الواسعة النطاق مسؤولة عما يتراوح ما بين 41 و54 في المائة من غازات الدفيئة.
- ينبغي التدقيق بشكل تام في أثر اتفاق باريس على الزراعة الصغيرة النطاق، بالنظر إلى تركيزه على تحويل المناخ إلى سلعة. وينبغي الإقرار بقيمة صغار منتجي الأغذية والمزارعين الأسريين والزراعة الإيكولوجية في إقليمنا. فهم ليسوا مجرد أشخاص وأصحاب مصلحة مستضعفين، بل أصحاب حقوق يؤدون دوراً أساسياً في تبريد الكوكب. وينبغي لجميع آليات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته المقترحة من جانب الدول أن تستند إلى المعارف التقليدية والموروثة عن الأسلاف والأجداد.

- إن العمليات الجارية باتجاه مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) (أكتوبر/تشرين الأول 2016) قد أدت إلى تقليص جدول أعمال الموئل للسنوات الأربعين الماضية ليصبح "جدول أعمال حضري" جديد، يروج دون تمحيص للتحضر على حساب التزامات عالمية سابقة بتحقيق تنمية ريفية وحضرية متوازنة. وإن هذا النطاق الحضري على وجه الحصر يقلل من قيمة الأبعاد الريفية للتنمية رغم الحاجة إلى رؤى وسياسات تفضي إلى نظم أغذية فعالة في المدن والأقاليم.
- تقتضي ستة أهداف على الأقل من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إدارة مستدامة ومنصفة للأراضي لتحقيق نتائج إنمائية متعددة. وتطبيق إطار السياسات الأكثر تكاملاً هذا يبشر بوضع نهج لازم لتحقيق اتساق السياسات وإدارة الأراضي والموارد بطريقة أكثر عقلانية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.
- وتشكل هذه الملاحظات، جنباً إلى جنب مع المبادئ الأخرى المشار إليها أعلاه، أساس اقتراحنا للتعاون والشراكة في فترة السنتين القادمة.

بيروت، أبريل/نيسان 2016.